

## بايدن يستعيد «شعار ترامب المفضل» من خلال تعزيز الصناعة الأمريكية



### واشنطن - أ ف ب

يوقع الرئيس الأمريكي الجديد، جو بايدن، الاثنين، مرسوماً يعطي الأولوية للشركات والمنتجات الأمريكية في الصفقات التي تبرم مع الوكالات الفيدرالية؛ مستعيداً بذلك الشعار المفضل لدى سلفه دونالد ترامب «صنع في أمريكا». وقال مسؤولون كبار في البيت الأبيض إن هذا النص يهدف إلى إعادة إطلاق الإنتاج الوطني، والحفاظ على الوظائف الصناعية، وزيادة «الاستثمارات في قطاعات التصنيع والعمال بهدف النهوض مجدداً بشكل أفضل». وبعد أقل من أسبوع على توليه منصبه، يواصل بايدن التحرك للمضي في تطبيق أولوياته عبر مراسيم رئاسية؛ فيما لم يتسلم فريقه الحكومي مهامه بعد. وإذا كان لويد أوستن وزير الدفاع، ثبت في منصبه الجمعة أمام مجلس الشيوخ؛ فإن وزارات أساسية، مثل الخارجية، لا تزال تنتظر تثبيت الوزراء في مناصبهم. وسيصوت مجلس الشيوخ على تثبيت جانيت يلين كوزيرة للخزانة، والتي يفترض أن تشرف على المشاريع الاقتصادية، وبينها خطة الإنقاذ البالغة قيمتها 1900 مليار دولار لإخراج البلاد من الأزمة.

وسيتيح المرسوم الجديد خفض احتمالات الالتفاف على القواعد التي تفرض على الإدارة الفيدرالية إعطاء الأولوية في مشترياتها للمنتجات المصنعة في الولايات المتحدة. والهدف هو أيضاً حث الوكالات الفيدرالية على سد الثغرات القانونية التي تستغلها شركات لا تصنع في الولايات المتحدة إلا قسماً صغيراً من المنتجات التي تعرض على الحكومة.

### تجنب حرب تجارية

وهذا القرار يذكر بقرارات أسلافه، خصوصاً دونالد ترامب، الذي حث عبر مرسوم الدولة الفيدرالية على شراء المزيد من المنتجات الأمريكية، وجعل من فرض رسوم جمركية سلاحاً ضد الواردات أعطى نتائج متباينة. وبدلاً من حرب تجارية، يفضل جو بايدن تشديد قواعد شراء المنتجات الأمريكية، ويريد استخدام القوة الضاربة الشرائية لدى الحكومة الفيدرالية.

وقال مسؤول في الإدارة الأمريكية إن «الدولارات التي تنفقها الحكومة الفيدرالية هي أداة قوية لدعم العمال والمصنعين الأمريكيين. المشتريات العامة وحدها تمثل ما يقرب من 600 مليار دولار من الإنفاق الفيدرالي». وبحسب الإدارة؛ فإن قانون «اشتر المنتجات الأمريكية» الموقع عام 1933، والذي لا يزال سارياً، يلزم الوكالات الفيدرالية بالتزود كأولوية بمنتجات مصنعة على الأراضي الأمريكية؛ «لكن الأفضليات لم يتم تنفيذها على الدوام بشكل متناسق أو فعال».

ومن المرتقب أن يؤدي نهج بايدن إلى «تغيير جوهرى في هيكلية إجراءات «اشتر المنتجات الأمريكية»» بهدف تغيير التعريف بحد ذاته للمنتج الذي يعتبر مصنوعاً في الولايات المتحدة، وتشديد احتمالات الإعفاءات، وتريد الإدارة أيضاً أن تتمكن الشركات الجديدة، وبينها الشركات الصغيرة، من الوصول إلى عمليات استرجاع العروض.

### تقوية سلسلة الإمداد

خلال الحملة الانتخابية، وعد جو بايدن بتشديد قانون «اشتر المنتجات الأمريكية» مع خطة بقيمة 400 مليار دولار لمشاريع تستخدم منتجات مصنوعة في الولايات المتحدة؛ لا سيما الصلب أو معدات الحماية لموظفي القطاع الصحي الذين يكافحون وباء كوفيد-19.

وبعد فوزه، أكد أن الحكومة الفيدرالية ستشتري سيارات ومخزونات أمريكية. لكن شركات حذرت من أن اعتماد قواعد ملزمة كثيراً، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الكلفة؛ ما قد يعقد شراء قطع غيار مصنوعة خارج الولايات المتحدة. وقال أحد مساعدي بايدن إن المرسوم يجب أن «ينظر إليه أيضاً على أنه جزء فقط من التزام شامل لهذه الإدارة، لتقوية سلاسل الإمدادات».

وتشدد واشنطن على النقص الذي تسبب به وباء كوفيد-19، والذي أظهر ضعف النظام، وتقول إنها تريد تجنب أن تجد نفسها في وضع «نعتمد فيه على دول لا تشاركنا مصالحنا في تسليم مواد أساسية».

ويبقى الرئيس الأمريكي الجديد «مصمماً على العمل مع الشركاء والحلفاء لتحديث قواعد التجارة العالمية؛ لكي تتمكن كل الدول من استخدام الأموال التي يدفعها دافعو الضرائب لتشجيع الاستثمار في بلدانهم الخاصة»، كما يضيف. مساعده، وهي طريقة مبطنة لانتقاد الصين التي تغرق العالم بمنتجاتها.